

ورقة بحث بعنوان:

تمكين الطالب الجامعي من مضامين الديمقراطية وحقوق الإنسان

- جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً -

مؤتمر حقوق الانسان في الحياه التربوية، جامعة القدس المفتوحة، 2007/12/3

د.يوسف ذياب عواد

مدير منطقة نابلس التعليمية

أستاذ الصحة النفسية

الملخص

تعرض هذه الورقة تعريفاً للديمقراطية ودورها في بناء المجتمعات الإنسانية وتكاملها مع حقوق الإنسان ، إلى جانب التعرف على الأسباب المتعلقة بزيادة الاهتمام بها.

كما تتناول الحرية الأكاديمية ودورها في تطوير العملية التعليمية بعامة، والتعليم العالي بخاصة ، وتوضح جدلية العلاقة ما بين الثقافة السياسية وحقوق الإنسان ، وبخاصة للشباب الجامعي ، وما تسهم به الجامعات من استثمار قدرات الشباب وحاجاتهم في بلورة سلوكهم الديمقراطي ، وتجسيد ممارسة التفكير العلمي الداعم لحقوق الإنسان . وأخيراً تتناول الورقة اهتمام جامعة القدس المفتوحة بتأطير الشباب الجامعي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مقدمة :

يمثل الشباب جزءاً كبيراً من تشكيل مجتمعاتهم، إذ تتراوح نسبتهم ما بين (19 - 20 %) من مجموع السكان في فلسطين، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة في السنوات الخمس القادمة لتصل إلى (22 %). وترتبط كثيراً من المشكلات الاجتماعية والنفسية ارتباطاً كبيراً بالشباب لأسباب فسيولوجية تتعلق بالتغيرات الجسمية من جهة ، ولما يمتلكونه من رغبات وحاجات نفسية واجتماعية شديدة تحتاج في معظمها إلى إشباع عاجل.

إن عدم الالتفات إلى حاجات الشباب والعمل على تلبية ما أمكن منها ، ربما يحولهم إلى طاقة تدمير وهدم لمجتمعهم ومقوماته .

ويعد التعليم أداة مهمة من أدوات التغير الاجتماعي، إذ يشكل المصدر الرئيس لرفد المجتمع بالعناصر البشرية المدربة، والقادرة على صنع التنمية بمختلف أبعادها وجوانبها.

وإذا ما كان هدف التنمية تحديث الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي على الجامعات أن تقوم بدور فعال لتحقيق هذا الهدف.

وفي وقت يتجه فيه العالم نحو تأطير البشرية وتضمينها مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، يقتضي الحال تناول هذا الموضوع في المؤسسة الجامعية لما يمثله هذا الأمر من أهمية بالغة على اعتبار أن طلبتها اليوم هم قادة ميدانيون مؤثرون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية مستقبلاً، مما يتطلب ضرورة توعيتهم وتبصيرهم بمضامين الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بل يتجاوز هذا التدخل حدود البعد النظري ليشمل إطاراً تطبيقياً واقعياً قابلاً للتحسين والتطوير ، وإذا ما كانت الحكومات اليوم تتنافس في إعطاء صورة ناصعة عن ممارساتها الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان ، فان مؤسساتنا التربوية وذروة سنامها الجامعات هي الأكثر جدارة للسعي الجاد نحو ذلك بحكم مدى انتشار تأثيرها وتعدد وسائلها وأساليبها .

في ضوء ما تقدم، يتناول الباحث موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان من زاوية تمكين الشباب الجامعي منها، لتحقيق نوع من الانسجام ما بين الشباب ومجتمعاتهم التي باتت عصرية أو نحو ذلك .

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية الموضوع بشكل رئيس من أهمية الشباب أنفسهم وإسهاماتهم في بناء مجتمعاتهم التي باتت تهددها مشكلات كثيرة كبيرة ومستعصية ، الأمر الذي يتطلب انخراطهم في حلها بأسس علمية ذات طابع ديمقراطي يضمن لهم حقوقهم بل يدفعهم نحو تحقيق الحقوق للآخرين، بما يعزز المواطنة الصالحة بما لها وما عليها من حقوق وواجبات.

كما تنبع أهميته من أهمية الجامعات ودورها في صقل شخصية الطالب الشاب وتزويده بالخبرات اللازمة ، وبما توفره من كفاءات متخصصة وبيئة مناسبة بمختلف تأثيراتها كالهئية التدريسية والمناهج والأنشطة الأخرى .

الأهداف :

تهدف هذه الورقة إلى ما يلي :

1. زيادة الوعي لدى الشباب بعامة، وطلبة الجامعات بخاصة ، لما يتعلق بمضامين الديمقراطية وحقوق الإنسان ، لغرض ممارستها بعد ما تم تعريفها وتباين مجالاتها ومكوناتها .
2. إثارة الاهتمام لدى المسؤولين وصناع القرار حول أهمية معرفة الشباب بالسلوك الديمقراطي السليم وبحقوق الإنسان من منظور دولي وتربوي ووطني بما يحقق نموذج المواطنة الصالحة.
3. تباين جدلية العلاقة القائمة ما بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الأكاديمية والتربية، والثقافة السياسية والديمقراطية.
4. عرض تجربة جامعة القدس المفتوحة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان كنموذج قابل للتطوير.

تمهيد :

ينتهي الطالب الجامعي قبل التحاقه بالجامعة مرحلة التعليم الثانوي التي تسبقها مرحلة التعليم الأساسي، بحيث تتكامل هاتان المرحلتان مع بعضهما بعضاً لتجعل منه طالبا يتميز بعدة خصائص لها علاقة بالنضج النفسي والاجتماعي والجسمي لعل من أبرزها :

1. شعوره برغبة عالية في التفكير المستقل .
2. دافعية قوية لمعالجة الأمور والقضايا المتنوعة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية
3. احترام حقوق الجماعة والأفراد .
4. شعوره بالنضج الجسمي والوجداني وتحمل المسؤولية .
5. الحاجة الى إشباع حاجاته وممارسة هواياته المختلفة .
6. التحلي بالقيم والمثل العليا .
7. اهمية المشاركة بالحوار والنقاش في القضايا التي تهم الشباب.
8. تقدير الأحداث الجارية وإدراكها وارتباطها في الوطن والأمة وما تواجهه من تحديات.
9. يعتبر نفسه بأنه جزء من الوطن والأمة القومية التي ينتمي اليها.
10. التفاني في خدمة الوطن والولاء له وإحساسه بالمسؤولية .

إن تفاعل هذه الخصائص فيما بينها في بيئة تربوية جامعية داعمة ومحفزة من شأنها أن تولد لدى الطالب الجامعي مرونة في التفكير وصقلا في المواهب واندماجاً في معايير المجتمع المدني وتبنيا لثقافة تسهم في تقبل الآراء والأفكار ، وهذا يجد ذاته يُعد مدخلاً لتناول موضوعي الديمقراطية وحقوق الإنسان واستعراض تعريفاتهما وأهميتهما وسبل تحقيق أهدافها بحسب الآتي:

تعريف الديمقراطية

تشير الديمقراطية بمعناها العام والسياسي إلى حكم الشعب، بمعنى مشاركة جميع الأفراد في عملية اتخاذ القرار أو التشريع، ويترافق ذلك مع مساهمة مماثلة في عملية التنفيذ ضمن التوزيع الفردي والجماعي بالاعتماد على القدرات الذاتية ومراعاة الفروق الفردية، بما يكفل تكافؤ الفرص والممارسات العملية الفعلية في الواقع الحياتي، وبما يكفل للفرد دوراً إيجابياً فاعلاً في بناء مجتمعه.

وتعد الديمقراطية العمود الفقري في بناء المجتمع، ذلك أنها تبنى على أساس الثقة المتبادلة بين المواطن وحكومته ، وقوامها المشاركة الشعبية التي تعني إجمالاً مشاركة أبناء الشعب في المشروع الإنتاجي الوطني ، وأن الديمقراطية كأسلوب حياة في المجتمع تقوم على أساس التقارب الحضاري للشباب ، ومن ثم فإنها بحاجة إلى جهود النخبة الحاكمة لتوفير المناخ الملائم لتحقيق الصفة الملائمة لأمن المجتمع ، أمن قوامه الاستقرار بما يكفي لتعبئة الجهود الفردية والجماعية، لعمل إنمائي مشترك

لخدمة قضايا التنمية الشاملة ، كما تصنع الوعي السياسي لدى أبناء المجتمع أو المواطن الملتزم بالقيم الداعمة للسلوك الديمقراطي ، تأكيداً على العلاقة المتبادلة بين الحقوق والواجبات ، وبين الحرية والمسؤولية .

فالديمقراطية كنظام تتلخص ليس فقط بمبادئ أيديولوجية ، وإنما بعقلية تتصرف وفقاً لأسس محددة ، وأهمها وجود نظام قيمى معين لتحقيق الديمقراطية ، والمقصود بالنظام القيمى : الثقافة المجتمعية بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية ، بمعنى أن الديمقراطية ليست شعاراً أو إطاراً نظرياً فحسب ، بل هي ممارسة الفرد لواقعه ضمن إطاره القيمى المجتمعي .

يتضح مما سبق أن الديمقراطية هي تعبير واع عن إرادة مجتمعية ، تخطط لبنية مجتمعتها ونظم مؤسساته وتدعم علاقات الأفراد لهذه المؤسسات ، من أجل تحقيق تنمية حضارية مميزة ، وأن الديمقراطية بالإضافة إلى ارتباطها بنظام الحكم وسياساته ، فإنها إطار مرجعي لحركة الأفراد ودعم أنشطتهم في محورين :-

الأول : من حيث علاقتها بالدستور والقانون فهماً والتزاماً .

والثاني : من حيث إسهاماتهم الممكنة أو المحتملة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في المجتمع ، الأمر الذي يشير إلى أن فعالية الديمقراطية تبني على أساس مستوى الوعي بمفهوم العمل والمشاركة ، وقد وجد الباحثون أن السلوك الديمقراطي يتصف بعدد من الخصائص لعل أهمها :

- المشاركة الاجتماعية والمساواة في هذه المشاركة .
- الاجتهاد في فهم مشاعر الآخرين .
- تقبل الفرد للأفراد الآخرين على أنهم متساوون معه .
- في حالة صراع بين فرد وآخر فلا يصل هذا الصراع إلى حد العنف .
- تقبل الفرد الصراع الذي قد يكون محتوماً عليه في بعض الأحيان .

تعريف حقوق الإنسان

تُعرف حقوق الإنسان بأنها مجموعة الحقوق والمطالب الواجب الوفاء بها لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز بينهم ، ولهذه الحقوق قواعد آمرة ، حيث استقر التعامل الدولي على أن تلك القواعد ملزمة حتى وإن لم تقبل بعض الدول بها ، كونها تنظم شؤوناً خطيرة ومهمة جداً في المحافظة على المجتمع الدولي .

وبعد مفهوم حقوق الإنسان مفهوماً شاملاً ينضوي على ثلاث فئات من الحقوق ، يتفق كل منها مع جيل معين من حقوق الإنسان ، أسهمت أقسام متباينة من البشرية في صياغته ، وهذه الفئات هي :

الفئة الأولى : وتشمل الحقوق السياسية والمدنية والمعنوية وضمان المحاكمة العادلة وحرية العقيدة والتعبير والتنظيم المهني والسياسي .

الفئة الثانية : وتتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مثل حقوق العمل وفقاً لأجر عال والتعليم والعلاج والدخل المناسب .

الفئة الثالثة : وهي ما يمكن تسميته بحقوق الشعوب أو حقوق الجماعة ، مثل حق تقرير المصير والسلام والتنمية والبيئة .

وبهذا تتضمن حقوق الإنسان حقوقاً سياسية ومدنية، مثل حق الحياة والكرامة الشخصية والحرية وحق التعليم وحق العلاج، كما تقوم على التوازن والتوافق بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة وحقوق المجتمع ...

وقد زاد في السنوات الأخيرة الاهتمام بحقوق الإنسان لعدة أسباب أهمها:-

1. أن حقوق الإنسان لم تعد كما في الماضي مسألة فردية، بل أصبحت قضية عالمية إنسانية تمم كل إنسان .
2. أصبحت قضية حقوق الإنسان في العقدين الأخيرين هي الشغل الشاغل لكل نظام حكم يطمح في تحصين نفسه بالشرعية الديمقراطية، وإبعاد تهمة الديكتاتورية عنه، فتبنت شعارات تشيد بحقوق الإنسان.
3. أصبحت عظمة الدول تقاس بمدى احترامها لهذه الحقوق والالتزام بها، وهو أمر لا يتم إلا في نظام يحترم الحريات .

4. إن تقييد الحريات وتكبيد الحقوق وتقييدها سبب من أسباب انهيار الحضارات والمجتمعات على مر العصور .
- يتضح مما سبق، إن تكاملية العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان ودورها البارز في تقدم البشرية ورفعة شأنها تكون عبر تركيزها ملامح المجتمع المدني، والانتصار على التعقيدات والتناقضات الفلسفية والسياسية والقانونية .

دور التربية في تعزيز الحرية الأكاديمية والتربية

في وقت أصبحت فيه الديمقراطية محط اهتمام جميع النظم السياسية والحكومات، اتسع مفهومها ليمتد خارج الإطار السياسي، ويفرض نفسه في مختلف المجالات والأنشطة، وبهذا فإن للمفهوم الديمقراطي معنيين، الأول، ويتحدد فيه معنى الديمقراطية من خلال الإطار السياسي، وهو إطار ضيق ويتمثل بالمذهب الفردي، والمذهب الاشتراكي، والمذهب العلماني، والمذهب الإسلامي، في حين يمتد (الثاني) المفهوم الواسع، ليشمل الإطار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي، مما يجعل للديموقراطية فلسفة ضمن إطار الحياة .

وتعدّ الحرية الأكاديمية بشكلها الصحيح من الأمور المهمة والأساسية التي تسهم في تطوير العملية التعليمية وبخاصة التعليم العالي والبحث العلمي، مما يدعونا لابتكار طرق وأساليب جديدة في التعليم وإعطاء مساحة كافية من الحرية الأكاديمية لأساتذة الجامعات وطلبتها في التفكير والإبداع، واختيار ما هو جديد، وتشجيع أصحاب القرار (القيادات السياسية) في البلد لتبني سياسات تطفئ فيها الروح الجماعية ومشاركة الآخرين بحرية بل وتحريرهم من القيود السياسية المفروضة عليهم .

وتهدف التربية بمفهومها الشامل إلى إعداد الفرد للحياة، من خلال تغيير سلوك الفرد حسب أيولوجية المجتمع والفكر الذي يتبناه ذلك المجتمع، والفلسفة التي تتبناها السلطة، من حيث طبيعة الإنسان وطبيعة التعلم، وكذلك الديمقراطية في التعليم فتشمل عدم بقاء المعلم مركز النشاط التعليمي وبخاصة الصفّي، بل إتاحة الفرص المتكافئة للطلاب ومشاركة المعلم في هذا التفاعل، مع بقاء مبدأ الفروق الفردية مأخوذاً بعين الاعتبار .

ويُعدّ التعليم العالي قمة المنظومة التعليمية ونهاية المطاف بالنسبة للدارسين والطلبة، وهو مؤشر رئيس لتقدم البلدان والشعوب ورفاهيتها، والتركيز هنا لا يقوم على التعليم فقط، فالتربية تعد حجر الزاوية للعملية التعليمية وبتحاديها معاً أي (التربية والتعليم)، نستطيع النهوض بالمجتمع ومؤسساته العلمية، بل ومواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه الأمة .

وتحتاج العملية التربوية إلى الآلية التي تضمن توجهاً سليماً يقود في النهاية إلى تحقيق الأهداف المنشودة ،من خلال محتواها الذي يدعو إلى المنهج التفكيرى المراد تكريسه وتثبيته في نفوس الأجيال الصاعدة ، ويمكن الوصول إلى هذه المرحلة ،من خلال الإعداد وتوفير ملكات تربوية وكفاءات مقتدرة تقود العملية التربوية بأمانة وإخلاص ، وبغض النظر عن العوامل الأخرى التي تتداخل لإنتاج مجتمع ديمقراطي ، فإن العملية التعليمية تحتل القسط الأوسع والتأثير الأكبر ، وليس عليها فقط يعتمد تعزيز نهج الديمقراطية ، إذ ليست هي مجرد بنود يتم حفظها عن ظهر قلب ، بل هي ممارسة ملحوظة وملموسة ، ولا تقتصر ممارستها موقفياً أو لحظياً ، كما لا تقتصر حدودها على جدران الجامعة وأسوارها ، بل هي ممارسة حياتية تشمل كل تفاصيل الحياة ويوميها ، وكذلك يجب الانتباه أولاً لهذا الموضوع بشكله العام ، وثانياً تعزيز ممارسة أولئك الذين يمتلكون مقوماتهم ويحتاجون من غيرهم لقوة دفع واهتمام ، وثالثاً قياس مدى عمق وجود هذا النهج لدى المعلمين في تعاملهم مع أنفسهم وبعضهم بعضاً ، وكذلك مع طلبتهم .

وبما أن مناخ التعليم لا يطور الثروات البشرية فحسب ، بل يجعلها قادرة على العمل بالأساليب الحديثة وعلى كافة المستويات الإدارية والتنفيذية ، فإن رسالة الجامعة هي بوصلة الحركة على طريق المبادئ والأخلاق الجامعية العالية ، ويشار في هذا السياق إلى بعض المقومات الديمقراطية التي تصبو إلى خلق إنسان المستقبل وهي :

1. احترام إنسانية الطالب من حيث حرية الكلام والتفكير والتعبير والعقيدة الدينية ، وتوفير الحماية والمستوى التعليمي المناسب .
2. اعتماد التربية الديمقراطية في نظام ديمقراطي ، لما لها من آثار إيجابية لها انعكاساتها على مختلف مجالات الحياة الحاضرة منها واللاحقة .
3. توفير الفرص المتكافئة لكل الأفراد دونما تمييز في العرق أو الجنس أو الدين أو اللون ، ودون إهمال الفروق الفردية ، ووضع كل فرد في مكانه المناسب وتنمية فرص لنموه حسب قدراته .
4. الإيمان بالاتصال والتواصل ما بين القمة و القاعدة والقيادات فيها .
5. اعتماد الأسلوب العلمي في التفكير كأساس للتعامل لعمليته وموضوعيته .
6. اعتماد الذكاء الإنساني وتضافر جهود الجماعة .

الثقافة السياسية والديموقراطية وحقوق الإنسان

إن كفالة حقوق الإنسان وضمان تنفيذها ليست مسألة سلطان داخلي أو شأن وطني أو دولي ، يتم فرضها على الدول دون مراعاة لمصالحها ، بل تدرك حكومات الدول جيداً أن تردّي أوضاع حقوق الإنسان يؤثر سلباً على مشاركة المواطنين الجدية في الحياة الوطنية بكل ميادينها ، بل يزيد اليأس والإحباط ويؤدي إلى الفساد العميق ، وإلى إفراغ الأنظمة السياسية من محتواها وإضعاف قدرتها على إجراء إصلاح أو تغيير حقيقي في الحياة السياسية الاجتماعية ، وبالمقابل ، فإن ترسيخ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هو التمهيد إلى الإصلاح الشامل والكفيل لنشوء سلطة مستقرة وعادلة وقادرة على ضمان مشاركة كل المواطنين وحثهم على العمل وبذل الجهد .

ولذلك يجب أن تتاح الفرصة دائماً لوجود أحزاب سياسية متعددة تتنافس على السلطة والمشاركة فيها ، إذ إن الهدف من إقامة الأحزاب السياسية المتعددة هو إيجاد بديل أو رقيب للسلطة ، كما تتيح حرية التنظيم السياسي الفرصة للأقلية بأن تنضم داخل إطار سياسي يحقق مصالحها ويحل مشكلاتها ، وفيما إذا انعدمت التعددية السياسية فستكون النتيجة نظاماً ديكتاتورياً مستبداً .

وبهذا ، تستند حقوق الإنسان وحقوق الشعوب على " بعد من السيادة الدولية " التي تملكها البشرية قاطبة ، بحيث تعطى حقاً مشروعاً من الاهتمام بها ، ويزداد هذا الاهتمام مع استمرار التطور التدريجي للقانون الدولي . وتشير الانطباعات والمواقف بشكل جاد إلى محدودية الفئة المتشددة التي تتبع مفهوم الانغلاق ، وعدم الاعتراف بالآخر ، لصالح الفئات والأحزاب والحركات والأفراد الأكثر انقياداً وقبولاً لمفهوم التعددية الثقافية والفكرية . وهذا ما يشير إلى ضرورة الترفع عن النزاعات الانقسامية والفكر الطائفي والعقلية القبلية ، وضرورة الإيمان بالفكر الوجودي الذي ينطبق مع مبدأ الاعتراف بالآخر والتعددية الفكرية ، وعدم تحويل الاختلاف المذهبي والسياسي والفكري إلى اختلاف وصراع وتربص .

إن الثقافة السياسية ذات المضمون الديمقراطي لا بد لها أن تنضوي على أفكار المساواة والحرية والعدالة وأولوية الكفاءة للتمييز السياسي والولاء للمجتمع والاستعداد للمشاركة والثقة بالآخرين والقبول بهم ، وبالتعددية الفكرية والسياسية والتسامح والمصالحة بين أبناء الوطن ، وهذه مضامين ذات صلة وثيقة بالنظام ، وتؤثر في توجهات أفراد المجتمع وسلوكاتهم . ولعل المتتبع لواقع حال الثقافة العربية ، يجد أنها تضم جوانب سلبية وأخرى إيجابية ، حيث تتركز السلبية في غياب المكونات الديمقراطية للفرد ، وسحق مبادراته لصالح الولاءات الأولية والعائلية والجهوية ، وضعف روح التسامح في إدارة الأمور ، وتركز الصلاحيات بيد المسؤول في شتى المستويات ، وكذلك التعاون غير الديمقراطي في المكانة الاجتماعية ، مما يعلي شأن الاعتبارات المادية ، و إلى جانب ذلك تبرز هناك قيم إيجابية في المخزون الثقافي والقيمي الموروث ، وتتجلى في قيم الشجاعة والنجدة والكرم ، والتعاون والقبول بالحلول التصالحية المجتمعية ، والترابط الاجتماعي والتكافل ، ومناداة روح التحمل ، والاعتراف بالغير ، وإيجاد أطر جوهرية وميدانية لتكريس الجهد العام باتجاه الهدف المشترك ، مما وفر هامشاً في الممارسة الديمقراطية التي اشتملت على حرية التعبير والمعارضة .

وبذلك تبرز أهمية التربية على حقوق الإنسان كونها تعمل على :-

1. إصلاح الفرد وتوجيهه نحو عمل الفضيلة كي لا تطغى شهواته ومطامعه على عقله ، وينحرف نحو المفساد ويكون بمثابة بؤرة توتر تصدر الأزمات للمجتمع .
 2. إصلاح الأسرة ، وذلك بإحاطتها بكل الحقوق والضمانات التي تجعل منها أسرة تعيش حياة هانئة في مجتمع سليم ، ذلك أن الأسرة التي تشعر بالأمان وتلبي احتياجات أفرادها تمارس سلوكات ذات بعد يتسم بالإيجابية في التعامل على صعيد الأسرة الداخلي والخارجي ، وهذا ما يكسب أفرادها مهارة راقية في التعامل الديمقراطي .
 3. إصلاح المجتمع بإقامة علاقات سليمة بين الأفراد تقوم على أساس العدالة والمساواة والتكامل .
- وبهذا الوضع يمكن للديمقراطية أن تتضمن مفاهيم أخرى ، كالتعددية في الآراء والعقائد وفي الأحزاب والمذاهب الحركات ، وفي المواقف والطموحات ، وفي القيم والمبادئ والمصالح ، وفي التعددية القائمة على فكرة المواطن المتساوي في الحقوق

والواجبات ، كما تؤكد الديمقراطية على أن الفرد هو الوحدة الحقيقية والقيمة العليا والحدث النهائي لأي بناء اجتماعي سياسي ، حيث يرى الجرباوي (1993) أن الديمقراطية يجب أن تكفل :-

1. مستوى معيناً من الحرية .
2. مستوى معيناً من المساواة أي تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية للأفراد .
3. المشاركة الشعبية دون ملاحقة من السلطة .

الشباب الجامعي وحقوق الإنسان

يرى الباحث أن ثمة أبعاد رئيسة تؤثر بشكل مباشر في استلهم طلبة الجامعات السلوك الديمقراطي وتقدير حقوق الآخرين واحترامها، وتتمثل تلك الأبعاد بالجو الديمقراطي السائد ، وما يتبناه الأستاذ الجامعي من استراتيجيات معززة لذلك، بالإضافة إلى ما تقدمه المناهج من بلورة واهتمام في إرساء معالم المجتمع المدني بعامة ، والسلوك الديمقراطي بخاصة، جنباً إلى جنب مع تفاعل ذلك كله مع قدرات الطالب واهتماماته، وما يتميز به من خصائص ويمارسه من سلوكيات. وإذا ما نظرنا إلى الشباب الجامعي على أنهم طاقات وقدرات وقوة قادرة على إحداث التغيير في المجتمع ، فمن الواجب أن تنمي الأجواء الجامعية هذه القدرات لديهم وتعرفهم بحاجاتهم وحقوقهم وواجباتهم ومشكلاتهم ، ولعل ذلك يتحقق من خلال :-

1. مساعدتهم على تحليل دوافعهم عند القيام بأي سلوك واكتشاف حاجاتهم وميولهم بأنفسهم .
2. مناقشة مشكلات الشباب كالبطالة ، ووقت الفراغ ، والتدخين والمخدرات ومخاطرها.
3. مناقشة حقوقهم لمضامين حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .
4. إتاحة الفرصة للتفكير الجماعي في حل بعض مشكلات الشباب وبعض مظاهر الخلافات والصراعات في المجتمع .

ونظراً لما تسهم به الجامعة من دور بارز في رفد المجتمع بالأساتذة والعلماء والباحثين الذين يحتاجهم المجتمع ، فإن الجامعة التي تنتهج سلوكاً ديمقراطياً حقيقياً تخرج كوادر ديمقراطية جراء إيمانها بالفلسفة الديمقراطية ، وبناءً على ذلك فإن الجامعة الديمقراطية يجب أن تعمل على ما يلي :-

1. إعداد كوادر فنية متخصصة مؤمنة بالديمقراطية فكراً وسلوكاً .
2. إعداد وتأهيل قيادات تسهم في البحث العلمي مؤمنة بالديمقراطية .
3. تنمية وتطوير معلومات ومعارف جديدة تخدم المجتمع الديمقراطي .
4. نشر الثقافة القومية والوطنية .
5. توسيع فرص المشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة .
6. تشجيع المبادرات في مجال الابتكار والإبداع .

7. اختيار القيادات الديمقراطية لشخصيات المواطنين المؤمنين بالديموقراطية .
 8. إدخال شبكة الاتصالات الحديثة في الإدارة الديمقراطية .
 9. إجراء البحوث التي تخدم المجتمع الديمقراطي .
 10. عقد المؤتمرات والندوات العلمية والتربوية التي تصب في خدمة حقوق الإنسان وحياته الأساسية .
 11. انفتاح الجامعة على الجامعات الرصينة في العالم .
 12. تحفيز الكوادر على إجراء البحوث والدراسات مادياً ومعنوياً .
 13. إجراء تنسيق بين الجامعة والكليات التابعة لها .
- ويعد الأستاذ الجامعي الديمقراطي محور العمل في إرساء السلوك الديمقراطي وتشكيله وممارسته بين طلبته، كونه معلماً وموجهاً ومرشداً لهم ، بل قدوتهم أيضاً، وهذا ما يقتضي منه أن:

1. يتعامل مع طلابه وفق الموقف التعليمي .
2. يرسم خططه وغاياته وفق رغبة الأغلبية .
3. يوفر للطلاب متطلبات النجاح .
4. يتعامل مع الطلبة على أساس العدالة .
5. يعوّد طلابه على التقويم الموضوعي .
6. يسدي النصائح لطلابه بالمواقف التعليمية .
7. يحترم هوايات الطلبة المتنوعة .
8. يحترم آراء الطلبة ويشجعها .
9. يعامل الطلبة وفق قدراتهم العقلية .

ولعل من الجائز القول إن الطالب الجامعي الواعي بحقوقه وواجباته ومسؤولياته هو الذي يشعر بالانتماء والعمل الدؤوب والحرص على المال العام والمصلحة العامة ، وبذلك يمكن القول إن اكتساب الطالب الجامعي مضامين حقوق الإنسان وحياته يتطلب منه أن يكون عارفاً بحقوق المواطنة والتمتع بنوع من الحرية والمشاركة في صنع القرار من منطلق المسؤولية المجتمعية، ويتطلب هذا بحقيقة الحال :-

أ) إعداد الطالب وتنمية قدراته على التعلم الذاتي المستمر في متابعة المعرفة المتجددة في مجال حقوق الإنسان وحياته الأساسية .

ب) تشجيع الطالب على مبدأ المبادرة والتدريب على ممارسة التفكير العلمي المتكامل .

ج) إثراء المناهج الدراسية بالمعرفة المتجددة واستيعابها وتأهيلها واكتسابها مضامين حقوق الإنسان وحياته .

ولعل الأمور سالفة الذكر يمكنها أن تبلور ملامح الطالب الجامعي الديمقراطي الذي يتميز ب:-

1) قدرته على بناء علاقات ديموقراطية بينه وبين الطلبة قائمة على أساس الديمقراطية .

- (2) معرفته بحقوقه وواجباته .
 - (3) تعامله مع الأستاذ بروح أبوية .
 - (4) تشجيعه للطلبة على روح العمل الجماعي .
 - (5) مهارة استكشاف الطالب الواقع بذاته .
 - (6) التحلي بروح المسؤولية تجاه نفسه ومجتمعه .
 - (7) كونه مبادراً للعمل .
 - (8) كونه متعاوناً مع الآخرين .
 - (9) تفهمه حقوق الإنسان عالمياً كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة "1948م" والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة "1966م" .
 - (10) أن يجسد مضامين الديمقراطية الحققة، من خلال مسارات حقوق الإنسان والحريات والمساواة والعدالة والمسؤولية .
- ولما كان المنهج الجامعي داعماً للديموقراطية وحقوق الإنسان بل المشتمل عليها أيضاً، فلا بد له أن يصمم وفقاً لفلسفة المجتمع والمعبر عن الفلسفة التربوية والسياسة التربوية، ليساعد هذا المنهج الفعال على إحراز التطور والتقدم العلمي والتكنولوجيا، كما يساير معايير المجتمع وثقافته، وعليه فإن المنهج الجامعي الديمقراطي يؤكد على أن:
- 1- يحتوي في مفرداته موضوعات تغيرت بحكم العصر ومنها حقوق الإنسان والديموقراطية.
 - 2- يحتوي على حقائق ومفاهيم علمية وتربوية وإنسانية .
 - 3- يحتوي على بعض مشكلات المجتمع وطرق حلها.
 - 4- يراعي الفروق الفردية للطلبة.
 - 5- يحتوي على قيم الإيمان والحقوق والحريات الأساسية .
 - 6- يحتوي مضامين حقوق الإنسان، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهدان الدوليان المتعلقان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك ميثاق الأمم المتحدة .
 - 7- يحتوي أساليب في تدريس الديمقراطية وحقوق الإنسان .

واقع الديمقراطية في جامعة القدس المفتوحة

تبنى جامعة القدس المفتوحة نظاماً إدارياً مفتوحاً يشارك فيه العاملون باقتراحاتهم حول تطوير العمل لغرض توفير أجواء مهنية مناسبة تأخذ بعين الاعتبار رغبات العاملين واحتياجاتهم وحقوقهم كجزء مهم من معادلة العمل، نظراً لما لديهم من انطباعات جديده بحكم احتكاكهم بالواقع الميداني، حيث يطلب من الجميع - عادة- بإرسال ملاحظاتهم وأفكارهم وانتقاداتهم إلى الجهات المعنية، التي تزود أصحاب هذه الأفكار بتغذية راجعه سواء عن طريق المراسلات أم من خلال عقد اجتماع متجانس لذوي الاختصاص بغية تقدير مقترحاتهم ودراستها ومن ثم إقرار المناسب منها بأجواء ديمقراطية.

وتتميز العلاقات السائدة بين العاملين في الجامعة بأجواء توفر الرضا عن العمل ، وبمبادرة من إدارة جامعة القدس المفتوحة ونقابة العاملين فيها ، انعقد مؤتمر تربوي بتاريخ 2006/12/3 في مدينة رام الله تحت عنوان : منظومة حقوق الإنسان في الحياة التربوية الفلسطينية، حضره ما ينوف عن مائة من أساتذة وعمداء شؤون الطلبة ومجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية والمنظمات الأهلية المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان . استهل المؤتمر بكلمة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة القدس المفتوحة التي تحدث فيها عن سياسة الجامعة في تكريس معالم الحياة الديمقراطية في نهجها الإداري والأكاديمي ، كما تحدث رئيس نقابة العاملين في الجامعة موضحاً دور النقابة في المتابعة والدفاع عن حقوق العاملين ، وقد خلص المؤتمر بإقرار التوصيات التالية :

1. ضرورة تضمين مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المناهج المدرسية مع تركيزها على غرس قيم التسامح وقبول الطرف الآخر .
2. زيادة الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان من جهة ، وتبيان مواقف الأديان وبخاصة الإسلام من تلك الحقوق بغية تسهيل إعداد الناشئ دينياً وخلقياً عليها .
3. نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية عند مختلف شرائح المجتمع سواء عبر التدريب المنظم أم البرامج والفعاليات والأنشطة غير المنهجية.
4. استحداث خدمة الإرشاد في مجال حقوق الإنسان وتعميمها على مختلف المؤسسات وبخاصة ما يتعلق منها بمشكلات الزواج والعمل والإعلام والمعاقين .
5. تطوير النظام التربوي الداعم لكرامة الإنسان والمحترم لثقافته وحضارته والقادر على محاربة الأمية القانونية للمواطنين .
6. تعميق ممارسات الديمقراطية في الحياة السياسية لما لها من آثار مباشرة على مختلف الجوانب الأخرى ، وبخاصة التربوية والاجتماعية منها .
7. طرح مقرر إجباري أو اختياري في الجامعات الفلسطينية يعنى بمبادئ القانون وحقوق الإنسان لتعزيز هذا الموضوع في الحياة التربوية الفلسطينية .

ولتحقيق مبدأ توفر أجواء ديمقراطية ، حرصت جامعة القدس المفتوحة ومن خلال دائرة شؤون الطلبة إرساء بعض الأنظمة والتعليمات ، منها ما يتعلق بنظام الترشيح والانتخابات لكل الكتل الطلابية ، وبحسب تعليمات معلن عنها سابقاً وبأجواء تتميز بالموضوعية والشفافية والحيادية المطلقة للإدارة من جهة ، وللجنة الإشراف التي تمثل فيها جميع الكتل الطلابية المتنافسة على مقاعد مجلس الطلبة بحسب النظام النسبي. كما فتحت مجال الاعتراض على نتائج الانتخابات خلال ثلاثة أيام من إعلان النتائج شريطة تدعيم الاعتراض بأدلة مقنعة.

كما تم إقرار مبدأ نظام الشكاوى بطرقه الأربعة: المكتوبة و عبر البريد الإلكتروني والحضور شخصياً أو عبر الهاتف ، كما تعتمد الإدارة إلى الرد على شكاوى الدارس وحل مشكلته خلال أربعة أيام ، هذا على الصعيد الرسمي ، ومن جانب آخر تم ترسيخ آليات تعامل ميدانية بين الكتل الطلابية التي خضع ممثلوها إلى ورشة عمل ودورة تدريبية بإشراف المركز

الفلسطيني لحل النزاعات وقسم شؤون الطلبة في منطقة نابلس التعليمية ،توجت بتوقيع وثيقة شرف تأخذ شعار أن الاختلاف لا يفسد للود قضية .

ولتحقيق عمل طلابي نقابي ديمقراطي تضمنت الوثيقة الموقعة من الكتل الطلابية كافة بتاريخ 2005/10/9 ،بعض البنود المتعلقة بحرية التعبير واعتماد لغة الحوار، وحرية القيام بأنشطة داخل الجامعة ، سواء أكانت مؤتمرات أم مهرجانات أم ندوات ، بما لا يتعارض مع لوائح مجلس الطلبة وقوانينه .

وبحسب النظام الخاص ، يمثل الجسم الطلابي ممثلاً برئيس مجلس الطلبة في كل من لجنة الضبط الطلابي ولجنة المنح والمسح الاجتماعي ،وهذا ما يوضح ديمقراطية العمل ما بين الإدارة والطلبة ،وبحسب دستور مجلس الطلبة ،يسمح للكتل الطلابية من خلال مجلس اتحاد الطلبة بتنفيذ نشاطات لا منهجية لكل كتلة على انفراد ،وفي نشاطات أخرى يتم اشتراك هذه الكتل تحت مظلة مجلس الطلبة في أثناء تنفيذ نشاط عام يهم الجسم الطلابي .

وعلى الصعيد الأكاديمي ،يحق للطلاب بموجب النظام الاعتراض على علامته في فترة محددة يتم بحسب ذلك دراسة موضوع الشكوى من خلال لجنة يشترط أن تمثل دائرة شؤون الطلبة فيها ،وكذلك مشرف أكاديمي متخصص .

كما تطرح جامعة القدس المفتوحة ثلاثة مقررات ،هي :مبادئ القانون وحقوق الإنسان،والقانون الإداري،والقانون التجاري ،وذلك لتبصير الخريج بالأصول القانونية المهنية والحياتية ، هذا بالإضافة إلى طرح مقرر التربية الوطنية الذي يثري في نفس المواطن الواجبات والحقوق ،بما له وما عليه .

إن من شأن هذه الإجراءات أن تتيح التعامل مع الأوضاع والظروف والإجراءات بروح ديمقراطية ،الأمر الذي يغرس في نفس الشباب آليات تعامل تزيد ثقة بنفسه وبمؤسسته، بل والدفاع عنها، كما يمكن لهذه الخبرة أن تلقي بظلالها على مختلف نشاطاته الحياتية .

التوصيات

في ضوء استعراض الباحث للأدب التربوي المتعلق بتعزيز السلوك الديمقراطي والإدارة الديمقراطية في المؤسسات التعليمية من جهة،وما يتعلق منه بالشباب الجامعي وسلوكهم الديمقراطي من جهة ثانية، فإنه يوصي بما يلي :-

- تعميق ممارسات الديمقراطية في الحياة السياسية ، لما لها من آثار مباشرة على مختلف الجوانب الاجتماعية والتربوية والثقافية .
- تبني برامج فعالة تساعد في استلهم الشباب ثقافة الرأي والرأي الآخر .
- دمج مفاهيم الديمقراطية و حقوق الإنسان في المناهج المدرسية والجامعية ،وطرح مقرر إجباري على المستوى الجامعي يعنى بالديمقراطية وحقوق الانسان .
- تأهيل رجالات المجتمع وبخاصة العاملين في الحقل التربوي بمبادئ السلوك الديمقراطي وأسس فكره وممارسة .
- إثارة الاهتمام بإجراء الدراسات وعقد مزيد من الندوات والمناقشات لمواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني ،وما تواجهه من تحديات .

قائمة المراجع

- الجبوري ، حامد حسين (2006) الحريات الأكاديمية ومستقبل التعليم العالي في العراق والوطن العربي ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-12/7/2006م.
- الجرباوي ، علي (1993) الديمقراطية والثقافة السياسية العربية في مقدمة الديمقراطية ، المركز الفلسطيني لتصميم المعلومات البديلة (بانوراما) .
- الزبيدي ، صباح حسن والزبيدي ، أحلام مجيد (2006) تنمية مضامين حقوق الإنسان لدى الطالب الجامعي العربي والعراقي ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-12/7/2006م.
- السامرائي ، إبراهيم احمد (2006) السلطان الداخلي (السيادة) وتطورات حقوق الإنسان ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-12/7/2006م.
- عامر ، طارق عبد الرؤوف (2006) الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-12/7/2006م.
- علاونة ، ياسر غازي (2003) حقوق الإنسان في القانون الأساسي الفلسطيني ، صادر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان .
- عواد ، يوسف ذياب (2006) ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-12/7/2006م.
- عواد ، يوسف ذياب (2005) التسامح الثقافي والحق في الاختلاف بين البعد العالمي والواقع الفلسطيني - تشخيص وتدخل - ورقة بحث مقدم الى مؤتمر/ الله والحق في الاختلاف ، جامعة الروح القدس - بيروت 22-24/10/2005م.
- فاشه ، فوليت (1999) رؤيا لنظام تربوي فلسطيني ديمقراطي في تمكين الشباب في مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة ومركز المنهل الثقافي للمرأة والطفل .